

﴿ سرشنامه:	فاضل لنکرانی، محمدجواد، ۱۳۴۱ -
﴿ عنوان و نام پدیدآور:	المعاطاة فی النکاح / تقریر درس های حضرت
﴿ مشخصات نشر:	آیت الله حاج شیخ محمدجواد فاضل لنکرانی.
﴿ مشخصات ظاهری:	قم: مرکز فقهی ائمه اطهار <small>علیهم السلام</small> ، ۱۳۹۶،
﴿ شابک:	۹۰ ص.
﴿ وضعیت فهرست نویسی:	۸ - ۰۷۸ - ۳۸۸ - ۶۰۰ - ۹۷۸
﴿ موضوع:	لیا.
﴿ موضوع:	زناشویی (فقه).
﴿ موضوع:	عقود و ایقاعات (فقه).
﴿ رد بندی کنگره:	الف ۱۳۹۶ م ۶ ۲۴ ف / BP۱۹۰
﴿ رد بندی دیوبند:	۲۹۷/۳۷۲
﴿ شماره کتابشناسی ملی:	۴۹۸۷۶۰۵



المعاطاة فی النکاح

حضرت آية الله حاج شيخ محمدجواد فاضل لنکرانی دامت برکاته

ناشر: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام

تقریر و تنظیم: مهدی اعلایی ○ صفحه آرای: مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام

نوبت چاپ: اول / ۱۳۹۶ ○ شمارگان: ۳۰۰ نسخه

قیمت: ۶۰۰۰ تومان ○ چاپخانه: یاران

شابک: ۸ - ۰۷۸ - ۳۸۸ - ۶۰۰ - ۹۷۸

مراکز پخش:

قم: میدان معلم، مرکز فقهی ائمه اطهار علیهم السلام، تلفن: ۳۷۷۹۴۹۴ و ۳۷۸۳۳۰۳

قم شعبه ۱: خیابان ارم، جنب مدرسه کرمانی ها، تلفن: ۳۷۷۴۲۷۱ و ۳۷۷۴۱۲۸۱

شعبه تهران: سه راه ضرابخانه، پاسداران، خیابان شهید کاشی ها، پلاک ۶، تلفن: ۲۲۸۴۳۹۶۵

شعبه مشهد: چهارراه شهدا، خیابان آیت الله بهجت، نش بهجت ۹/۱، مقابل اداره بهزیستی، تلفن: ۳۲۲۲۰۱۶۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

www.Ketab.ir

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنّ البحث عن المعاطاة وتسرياتها في العقود والإيقاعات، من الأمور الهامة جداً، وقد تعمّس له الفقهاء - قديماً وحديثاً - منهم الشيخ الأعظم الأنصاري (أعلى الله مقامه الشريف). وقلّما نجد اليوم فقيهاً لم يتناول هذه المسألة أو يشبعها بالبحث والتدقيق؛ وقد وقع التعرّض لهذا الفرع في الكثير من أبواب المعاملات بالمعنى الأعم، عند السؤاّل القائل: هل تجري المعاطاة فيه أم لا؟

يمكن القول: إنّ الذين قالوا بأصل صحّة - بل لزوم - المعاطاة في البيع، يعملون على تسريتها وجريانها في جميع الأبواب الأخرى؛ بمعنى أنّ كلّ عقد يتمّ انعقاده باللفظ، إذا كان صحيحاً ولازماً، إن وقع على نحو

المعاطاة، ترُتبت عليه نفس تلك الأحكام المرتبة على العقد، وإن كان صحيحاً وجائزاً - مثل الهبة - ترُتبت على المعاطاة فيه ذات النتيجة أيضاً. ولكن وقع الخلاف - في الوقت نفسه - في جريان المعاطاة في بعض العقود الإيقاعات، ومن أهمها باب النكاح.

يمكن اعتبار هذا البحث - إلى حدّ ما - من المسائل المستحدثة، والجديدة؛ إذ لم يتناوله في كتب القدماء تحت هذا العنوان، ولا أمكن العثور في كلمات الشيخ الطوسي رحمته، وابن البرّاج، على آراء وأفكار حاكية عن هذه الرؤية المنسجمة مع بعض الروايات التي يستدلّ بها القائلون بجريان المعاطاة.

وإنّ الذي يؤكّد ضرورة تناوُل هذه الرسالة، هو أنّ هناك في الوقت الراهن من يروم تصحيح هذا الأمر، واعتباره متطابقاً مع الأدلة والقواعد. وقد تناولت هذه المسألة (وهي: جريان المعاطاة في النكاح) من ضمن الأبحاث المتعلقة بكتاب البيع في دروس خارج الفقه التي استغرقت عقداً من الزمن تقريباً، وأنهيت القسم الأكبر منها.

وقد قرّر الفاضل المحترم حجة الإسلام والمسلمين الشيخ الأعلاني (دامت تأييداته) هذه الأبحاث، وقام

بترتيبها على هذا النحو. وأنا إذ أشكره وأشكر سائر الإخوة العاملين في المركز الفقهي على ما بذلوه من الجهود في إخراج هذا الأثر، وأخصّ منهم بالذكر الأخ المحترم مدير المركز سماحة حجة الإسلام والمسلمين الحاج الشيخ محمد رضا الفاضل الكاشاني (دامت بركاته) كما أشكر المترجم المحترم، أسأل الله أن ينفع به سائر الفضلاء والمحققين، وأن يشكّل خطوة رائدة في الوصول إلى الحقائق والذائق في هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام

محمد جواد الناضل النكراني

١٣٩٥ / ١١ / ٢٩ هـ

مهرس الموضوعات

٥	المقدمة
٩	المدخل
١١	جدور التحقيق في المسألة
١٢	المفاهيم
١٢	مفهوم العقد
١٣	مفهوم النكاح والعقد
١٤	مفهوم المعاطاة
٧	المقال الأول: نظرية صحة النكاح المعاطاتي
١٨	الأدلة على صحة النكاح المعاطاتي
١٨	الدليل الأول: رواية «نوح بن شعيب»
١٩	مناقشة سند الرواية
٢٢	تقريب دلالة الرواية واستدلال الفيض الكاشاني بها
٢٣	إيراد صاحب الجواهر <small>رحمته الله</small> على استدلال الفيض <small>رحمته الله</small> وجوابه

- ۲۴ إيرادنا على استدلال الفيض الكاشاني رحمته الله
- ۲۵ مراد أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: «تزويج ورب الكعبة».
- ۲۷ تقسيم الرواية
- ۳۰ الدليل الثاني: صحيحة ابن بزيع
- ۳۰ سند الرواية
- ۳۱ دلالة الرواية
- ۳۳ بحث إشكالات على الاستدلال بالرواية
- ۳۸ رأي النجاشي في هذه الرواية
- ۳۸ رأي الشيخ الخراساني رحمته الله وابن البرزنجي رحمته الله
- ۴۰ رأي العلامة الحلبي رحمته الله بشأن الرواية ونقده
- ۴۲ كلام صاحب الجواهر في نوح بيان العلامة الحلبي
- ۴۴ تقسيم كلام صاحب الجواهر
- ۴۵ رأي المحقق الخوئي ونقده
- ۴۶ الرأي المختار بشأن هذه الرواية
- ۴۷ تنبيه
- ۵۱ المقال الثاني: نظرية بطلان النكاح المعاطاتي
- ۵۲ أدلة عدم جريان المعاطاة في النكاح
- ۵۲ الدليل الأول: ملازمة المعاطاة في النكاح لضده (الزنا)
- ۵۴ إشكالات الإمام الخميني رحمته الله على الدليل الأول
- ۵۹ تقسيم رأي الإمام الخميني رحمته الله
- ۶۰ رأي الشيخ الأنصاري بشأن الدليل الأول ونقده
- أي المحقق الإصفهاني والمحقق الخوئي بشأن الدليل الأول
- ۶۲

- ٦٥ الدليل الثاني: الإجماع
- ٦٦ الإشكال على الدليل الثاني
- ٦٧ جوابان عن الإشكال
- ٦٩ الدليل الثالث: الروايات الدالة على اعتبار وجود اللفظ
- ٦٩ الرواية الأولى، رواية أبان بن تغلب
- ٧٠ رأي المحقق الخوئي رحمته الله في الاستدلال بهذه الرواية
- ٧١ ثلاث اشكالات على استدلال المحقق الخوئي بالرواية
- ٧٣ لرواية ثانية، رواية أيوب بن يزيد
- ٧٤ إشكالان على الاستدلال بهذه الرواية
- ٧٧ الرأي المختار فيما يتعلق ببيان المعاطاة في النكاح
- ٧٩ المصادر
- ٨٧ فهرس الموضوعات